التحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي: استكشاف المناطق الرمادية

Herbert Quandt Stiftung
The Foundation of ALTANA AG

Carnegie Endowment for International Peace

رقم 67 مارس 2006
جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة كارنيجي للسلام الدولي.
لا يجوز إعادة نسخ أو نقل أي جزء من هذا الإصدار بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة دون تصريح كتابي من مؤسسة كارنيجي. يرجى توجيه التساؤلات إلى:

Carnegie Endowment for International Peace
Publications Department
1779 Massachusetts Avenue, NW
Washington, DC 20036
Phone: 202-483-7600
Fax: 202-483-1840

يمكن تحميل هذا الإصدار مجانًا بالدخول على
وهناك نسخ مطبوعة محدودة متوفرة. لطلب نسخة، يرجى إرسال رسالة إلكترونية على البريد الإلكتروني التالي:

pubs@CarnegieEndowment.org

بحثات مؤسسة كارنيجي

تتم بحثات مؤسسة كارنيجي نوعية جديدة من الأبحاث لأساتذة المؤسسة والمعاونين من مؤسسات أخرى. وتتضمن قراءات تحليلية لقضايا عالمية رئيسية ومقطعات أساسية من أعمال أكبر مع الإعداد. ونحن نرحب بتعليقات القراء. الرجاء الرد على المؤلفين على العنوان السابق البيان أو على البريد الإلكتروني التالي:

pubs@CarnegieEndowment.org

حوالي المؤلفين

نبيل ج. براون، عمرو جمزاوي، ومارينا أرتويا أساذة بمؤسسة كارنيجي للسلام الدولي. وقد ألفوا معا ما يربو على عشرة كتب حول قضايا تتضمن تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط والسياسة في العالم العربي.

المؤسسة الألمانية هي مؤسسة غير ربحية تعمل على تعزيز الحوار بألمانيا ودوليا بشأن قضايا الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

www.CarnegieEndowment.org/pub
المحتويات

<table>
<thead>
<tr>
<th>صفحة</th>
<th>العنوان</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>05</td>
<td>تصدير</td>
</tr>
<tr>
<td>06</td>
<td>ظهور الحركات الإسلامية وتطورها</td>
</tr>
<tr>
<td>07</td>
<td>استمرار الغموض</td>
</tr>
<tr>
<td>07</td>
<td>أسباب الغموض</td>
</tr>
<tr>
<td>09</td>
<td>المناطق الرمادية</td>
</tr>
<tr>
<td>09</td>
<td>الشريعة الإسلامية</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td>استخدام العنف</td>
</tr>
<tr>
<td>09</td>
<td>التعددية السياسية</td>
</tr>
<tr>
<td>13</td>
<td>الحقوق المدنية والسياسية</td>
</tr>
<tr>
<td>14</td>
<td>حقوق المرأة</td>
</tr>
<tr>
<td>15</td>
<td>الأقليات الدينية</td>
</tr>
<tr>
<td>16</td>
<td>الخلاصة</td>
</tr>
</tbody>
</table>
تصدير

صنعت الحركات الإسلامية لنفسها، على مدار العقد الماضي، موقعًا كأكبر الفاعلين السياسيين في الشرق الأوسط، وال وغير معتدلة والراديكالية منها، ما سيكون عليه وضع السياسي في المستقبل القريب. فقد أظهرت قدرة ليس فقط على صياغة برامج تحلي بقابل شعبي واسع، بل تمكنت بالاعتماد من خلق منظمات ذات أساس اجتماعي حقيقي ووضع استراتيجيات سياسية مشروطة في حين فشلت أطراف أخرى، إلى حد كبير، على جميع الأعداء.

ولم تدرك العامة في الغرب، وال خاصة في الولايات المتحدة، أهمية الحركات الإسلامية إلا عقب وقوع أحداث جسمية، مثل الثورة الإيرانية، واغتيال الرئيس أوباما السادات في مصر. وقد زاد انتماء بشكل أكبر من هذه الهجمات في 11 سبتمبر 2001. ونتيجة لذلك، ينظر إلى الحركات الإسلامية على نطاق واسع باعتبارها خطيرة وعobjs. وفي حين أن ذلك التوصيف يعد دقيقًا، فيما يتعلق بالمنظمات التي تفع في الخب الراديكالي للمجتمعات الإسلامية، والتي تعد خطورة نظرًا لاستخدامها للجزاء إلى العنف، غير أنها تحققًا لأهدافها، فإن ذلك بعد وصفًا غير دقيق للعدد من الجماعات التي تتب ت بعنف أو تجنبه.

إن الحركات الإسلامية المعتدلة، وليس الراديكالية، هي التي سيكون لها أعظم الأثر على التطور السياسي المستقبلي في الشرق الأوسط. إن أهداف الراديكاليين المتواتر في إعادة تأسيس خلقية إسلامية توحد العالم العربي، ومجرد فرض قواعد وعادات اجتماعية على دول عربية مميتة، من تفسير أصول الإسلام، هي ضمانة أعداد ما يكون عن واقع قد يسمح بتحقيقها. إن ذلك لا يعني أن الجماعات الإرهابية ليست خطيرة - حيث أنها يمكن أن تسبب في خسائر هائلة في الأرواح سعيا لتحقيق أهدافها المستحيلة - إلا أنها من غير المرجح أن تتمكن من تغيير مسار الشرق الأوسط.

إن الحركات الإسلامية المعتدلة تمت أورا مختلطة بوجه عام. فقد كانت لها بالفعل تأثير قوي على العادات الاجتماعية في العديد من الدول، بحيث جمعت أو كبدت الجاليات وإن كانت سكانيين في الغرب، ولا يعد هذه السياسى الياباني، في أن تعتبر قوة مؤثرة من خلال المشاركة في العمليات السياسية العامة في بلادهم أورا مستحيلة. فان ذلك يجعل الفعل في بلدان مثل المغرب، والأردن، وفي مصر والتي لا تزال تحظر جميع المنظمات السياسية ذات الطابع الديني ولكن يشيء الإخوان المسلمين الآن 88 معدًا في البرلمان. إن السياسة، وليس العنف، هو ما يمنح الحركات الإسلامية المعتدلة تأثيرها.

وتعرف الحركات الإسلامية المعتدلة لأغراض هذه الورقة، بل إن تلك الجماعات التي تبت ت عن العنف أو تجنبه تعزى سعتها تحقيق أهدافها من خلال تنشيطات سياسية سلبية، وبعد تلك تعرضها لمهاجمات، ولا يمكن أي أفكارات فيما يخص ما يعد في أولئك الإسلاميين بالفعل. ولا يفترض هذا التعرف على هذه الحركات متلازمة تمامًا بالديمقراطية، أو أنها تبت ت على هدف جعل الشريعة أساسا لجميع الناس، وهم في الواقع تقبل بالفعل حقوق المرأة في السياق الكامل، بل يطلق من أهمية البحث في إشكالات الحركات الإسلامية المعتدلة على هذه المستويات.

وقد اختبرنا هذا التعريف المحدود كنقطة بداية لمشروع يسعى لتوسيع المعتقدات والأهداف الكبرى، والاستراتيجيات الخاصة تلك الحركات التي تلت العنف.

ومن بين الحركات الإسلامية المتطرفة، والنشاطات السلمية في العالم العربي، في يميي بعض الأحزاب والحركات التي تنسق الإنسانية، حزب العدل والتنمية بالمغرب، وبي الدين الإخوان المسلمين، وحزب البسط بمصر، وحزب الإصلاح في اليمن، وحركة التحرر الإسلام، ومعاهدة التحرر الإسلامية، والحركة الدولية الإسلامية، وحركة حماس في فلسطين، وكلاها غير متميزة بشكل شام في هذا التحليل لأنها تقترب إلى وحيد أو أكثر من جوانب نبذ العنف والمشاركة في نظام سياسي قائم.

وقد يُعد مؤسسة كارينيكي للسلام الدولي، برشاين، ومعهد الشؤون الدولية بروما، إيطاليا، بالتعاون مع مؤسسة Herbert Quandt Stiftung
الإيطالية، اجتمعا في روما في نوفمبر 2005 مع ممثلين للحركات الإسلامية المعتمدة في عدد من الدول العربية.

وقد أظهرت المناقشات استمرار التوترات بينها وبين intégrateurs الإسلاميين في عدد من القضايا الهوية فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وتشير إلى تلك المناقشات التي لم تكن واضحة في فكر الحركات الإسلامية بالمنطقة الرامية. إلا أن تلك المناقشات التي خرجت خلال اجتماع روما، ولكنها تقدم تقييم ملحوظ للمواقف الشارقة للحركات الإسلامية التي الكشف عنها تلك المناقشات. كما أنها تعني أيضا على مناقشات أخرى مع الحركات الإسلامية المعتمدة أجزاء أعضاء من فريق كارتيجي وقراهم إصداراتهم. وتترك على متاع مناطق رمادية، وهي:

الเศรษฐية الإسلامية، والعنف، والتفاؤل، والتحليل، والحقوق، والسياسة، وخلق الراحة والآيات الدينية.

يمكن القول بأن وجود تلك المناطق الرمادية هو نتيجة للارتفاع العملية المطلوبة في الرفض المتعدد من جانب الحركات الإسلامية المعتمدة أعلان مواقفها الفعلية بشأن بعض القضايا الأساسية للشام، وذلك لكي تزعج الغرب ولكي لا تشجع سعادتها بكونها حركات معتدلة. إن وجود المناقشات الرامية يمكن أن يكون على أساس التجارة، وكذلك التأثير الاستراتيجي في كل منهما تاريخيا، الذي يجب أن ينتقد. يمكن أن تكون الحركات الإسلامية المعتمدة أقل صرحية بشأن أهدافها، ولكن الملحين الذين تابعوا تلك القضايا عن كثب على مر السنوات، وقرأوا كتاباتهم، وأجروا أبحاث سابقة مع قادتها وحركتهم، ليس لديهم شكل هكذا تلك الحركات قد شهد تطورا حقيقيا.

وينظر كل من مؤسسة كارتيجي للسلام الدولي بالهيئة، ومعهد الشؤون الدولي بروما، إيطاليا، بالاشتراك مع هربرت كواندتفست، مؤسسة الإسلامية المعتدلة والتنظيم الآخر كجزء من حركة بعض المبادرات في استحداث عملية لفهم الوضعية.

**ظاهرة الحركات الإسلامية وتطورها**

تلعب الإسلامية في العالم العربي اليوم دور الذي كانت تلعبه حركات التعاون الوطني والأحزاب السياسية في الحركات الكبرى في القرن الحادي والعشرين، فهي لها جذورها المتميزة في التسجيل الاجتماعي، وتعني أهمية التنظيم الحدود، وأيضاً في هذه المرة على معنى أهداف هدفية. وتقود أطهاراتها حلالاً للآليات الكبيرة في المجتمعات العربية المعاصيرة - تتملك في العودة إلى أصول الإسلام أو إلى روحه الحقيقية. وبالفعل فقد كان شعار "الإسلام هو الحد" هو العقل الذي استخدمته جماعة الإخوان المسلمين في مصر فترة طويلة. ومن ثم مثل الجماعات الإسلامية الأخرى، تكون الإسلاميون من اختزال منظومات قيمية مركزة في شعائر سبعة محل الفقهية العربية والاشتراكية التي ساعدت المنظمة حتى فترة بسبب، نتيجة لذلك، تمت الإسلامية في معظم الدول العربية وجرى النظام السلوكية.

وقد أصبح ظهور الحركات الإسلامية مصدر قلق كبير للطلاب في الإسلام السياسي، التي تشكل في أهدافها الكبرى، لاسيما للحكومات العربية التي تخشى القوة المتميزة لأي حركة تكون لديها مشكلة في السيطرة عليها. إن جميع الحركات الإسلامية المعتمدة التي تتناول هذه القضايا - التي تعرف بالآليات الأساسية - قد نبت من العنف واضطرت لتحقيق أهدافها من خلالها الاستراتيجية. وبنتها لذلك أصبحوا من أشد منشآت الديمقراطية حيث لم يكن لهم لم ينجزوا في إطار نظام سياسى معقل ويشمل بالسيادة. وفي بعض الدول، يعد تنفيذ مبدأ من النجاح والفائدة من التطورات الحديثة، وهناك خلاف أن يكون التغيير هو محض تغيير ذئابي.

ولبعض الحركات الإسلامية داش تجربة تعود إلى بدايات القرن العشرين، وقد تأسست منظمة الأولى، وهي جماعة الإسلام السياسي المغربي في 1928. وقد بدأت حركات ممثلة في الظهور في دول أخرى في الحسنين والسينيات. ونهجها السينمائيين، كانت قد أصبحت من أهداف القوى السياسية في العديد من الدول العربية، هذه الثورة. وفي ذلك الوقت، كانت تلك الحركات تعرق في تحقيق الهيئات المتميزة ومها تأسس الدولة الإسلاميةRegistry وتنظيمات الفيروزية. إلا أن تلك الهيئات تأسست صعوبة تحققها، وأتاحت المجال تدريجاً لأهداف أكثر اعتباراً ودوراً أكثر برامجية سياسياً. إن الواقع السائد المتمثل في قمع الأنظمة السلوكية الحاكمة أدى إلى إنساق الحركات الإسلامية على نفسها. اتجهت الأفكار منها إلى الخارج، دخلت معاييرها في الخارج، في حين نبتت الأفكار على خلق شبكات على المستوى القاعدي لتنظيم الدعم الشعبي. لقد وجدت
الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي استهدفت الحركات الإسلامية بالتفاهم والتفاهم بين الجماعات العربية، قوية إلى خطاب الحركات الإسلامية المعتدلة، وبالتالي إلزامية السياسية. لقد أصبحت المشاركة السياسية، وخاصة في الانتخابات، من أولويات الحركات الإسلامية. في الدول التي سعت بتاسيس الحركات الإسلامية (المغرب، والأردن)، تمكن ذلك إطلاق الحركات على حضور قوي في البرلمان، وفي العديد من الدول التي وصلت حظر المشاركة الرسمية للإسلاميين (مصر)، بل وقامت بتقديم (تونس، سوريا)، ظهرت حركات المبارزة الإسلامية أيضًا كأساطير قوية تنادي الديمقراطية والمشاركة السياسية.

استمرار الفراغ

فقد ساعدت الطفرات الإقليمية والدولية بعد 11 سبتمبر 2001 على تبادل اتفاقيات معتدلة داخل المجتمعات الإسلامية، وذلك لأن هذه الحركات نفسها غير محسنة ضد الخطاب الجديد حول الديمقراطية التي يحتل العالم العربي، وأن معظم الحكومات السلطوية في المنطقة شعرت بالضغوط لتقدم مجموعة من الإصلاحات، ومن ثم خلق فرص أكبر للمشاركة السياسية.

لا تزال هناك مظاهر التوتر بين الأهداف القائمة بتأسس دول إسلامية، وتطبيق الشريعة دون تقديم حلول وسط، مع الأهداف الجديدة التي تعلق في نظام تعددي ديمقراطي، وقد نتج عن تلك التوترات قدر كبير من الغموض الذي يكتفي عددا من المواقف - أي المناطق الرومانية، ويضح ذلك المعادل في كل من الحفاظ على الأهداف الإسلامية، وفي أفكارها السياسية. تعلق سبيل المثال، قلب الأسلوب الإسلامي الثابت في الغرب والآلة الأوروبية السياسية، ولكن فقط داخل إطار المرجعية الإسلامية التي لا تفهم بذاتها. وتتفاوت جماعات الإخوان المسلمين في مصر بإصلاحات ديمقراطية شاملة، ولكنها تظل متزامدة بشأن التصديق على حقوق الديموقراطية الكاملة للمواطنين الأقاط. وقد كان للإسلاميين دور فاعل في البرلمان في الكويت منذ الثمانينات، ولكن غلبتهم عملا لسنوات عديدة على تطوير حق المرأة في التصويت بناء على تفسيرهم للشريعة.

إن وجود العديد من المناطق الرومانية يخلق شكوكا مشروعة بشأن ما إذا كانت الحركات الإسلامية تدعم الديمقراطية لأساس نفعة تماما - كوسيلة الوصول إلى السلطة تأسس دولة إسلامية سلطوية. كما أنها تمنح النظم البلدية التي لا تريد الإصلاح ذريعة جاهزة لمنع المشاركة السياسية للحركات الإسلامية، والتي تعد أقوى معارضة.

أسباب الغموض

لا يمكن النظر إلى استمرار وجود مناطق رمادية في فكر الحركات الإسلامية وسياساتها باعتبارها نتيجة لوقت التغير السريع، ولكن البديل، الذي شهدته تلك الحركات، بل عجز ذلك الغموض إلى جدوى أعمق وأند تتفاوت، تتفاوت الطبيعة المزدوجة للكلمات في بيئة سياقية، وتشكلات جديدة من النظام، والتنفيذ الأمور في السياق الاجتماعي السياسي الأسوأ في الدول التي تعلم بها تلك الحركات، وتتفاوت كذلك، لا يوجد تجدل حول التطور في اتجاه ليبرالي، بل تظل النتيجة غير مؤكدة، ومستدامة من خلال كيفية التي

لا تعد الحركات الإسلامية مجرد جزء سياقية فاعلة، فهي أيضًا منظمات دينية ملتزمة بنشر مجموعة من المعتقدات والممارسات. وبعد ذلك صبحا على الأهداف المعتدلة للحركات التي لم يسمح لها بشكيل أسلوب سياسية سريعة، وهي من ثم مرحلة على ممارسة دورها السياسي، وهمتها الدينية تحت ظل النظامية نفسها، وكونها منظمات دينية، فهي تمثل أكثر إلى استخدام اللغة المتسلطة الجامدة للتعليم، وتمركز على الفضياء الأخلاقية الخاصة بالخليج الشرق، والتي لا تقبل الخلاط أو الميزادات الديمقراطية. فاستجابة لتوافرهم الدينية
ولرغبتها قواعده الشعبية يكرس البرلمانيون الإسلاميون الكثير من اهتمامهم بالقضايا من قبل الفصل بين
السياسيين في الأماكن العامة أو الزحام واللقاوات، وإن حالات أحيانًا سياسية وإجتماعية - اقتصادية
ملحة. وما لا شك فيه، يعزز ذلك الأمر من صورة الحركات الإسلامية بكونها قوى محافظة، بل رجعية، مقيدة
بموقف غير إسلامي.

نتخذ الحركات التي تجمع بين نشاطات دينية وسياسية في هيكل مؤسسي واحد مواقف عامة وشيكة؛ لأن تقبل من
مساواة سواء للأديان أو أعرافها المنسوبة، وإدارتها لها الحظر الإسلامي للأردن، إلى
منظمات سياسية، تشارك النشاطات الدينية لحركة الإسلاموفرقية والحركة الإسلامية في مصر والأردن للقاء
الرأي العام، ولا يمكن للمجتمع الإسلامي بالانفصال عن ذلك。

ويمكن الاعتقاد البسيط أن ليسوا الحركات الإسلامية بالتسجيل رسميًا. وفي الواقع، فقد تمت حزمة
الوسط الإسلامي المسلمون من التدخل عدة مرات. مثابرة تسمى 성

وتضمن الحركات الإسلامية أحيانًا مختلفة من النشاطات، الذين توجهوا إلى النشاط السياسي في قرارات مختلفة وفي
ظل ظروف مختلفة تمامًا. وقد تأتي النشاطات الأكثر سنًا في النشاط السياسي في ظل ظروف من القمع
الطويل، والتنديد. في مصر، شهد الجزء الأكبر سنًا في أعضاء الإخوان المسلمين القمع الذي مارسه نظام عبد
الناصر في الخمس سنوات، توفر التغيير الداخلي الذي تلت انتخابات الرئيس نور السادات في 1981. وتم إجبار الإخوان الأكبر
من النشاطات الإسلامية في الجزائر، وتونس، وسوريا في الحقيقة، وليس بالضرورة أن يتضمن أعضاء
ذلك الجزء من أفقيهم حركاتهم في نشاطات سياسية بشكل عام وموسع. وقد خلفت السنوات وربما العقود
التي مارستها شعوبنا شبه النشاط في الخطاب، ومن ثم تم تأسيس النشاطات الإسلامية في الكويت عندما استقلل النشاط الاصغر سنًا والأخير ليريالية عن الحركات الإسلامية، وتعتبر النشاطات الإسلامية، تمتلك دورًا في التغيير، بعد تشكيلهم في إصلاحات، تمت هذه الصراعات بين الأجيال المختلفة اتباع مساعدات للمؤلف

والنظام السياسي أيضًا من مظاهر العدوان. فقد شهدت العقود الثلاثة الماضية نزاعة محاكمة متصادمة
في العديد من المجتمعات العربية، والذي غالبًا ما يشار إليه بالصحراء الإسلامية. وقد كانت الحركات الإسلامية
سبيًا ونتجت تلك الصحراء الإسلامية، والتي غزرتها الحكومات التي كنّوا تقومًا على القضاء على الأكرام
الأسورة والمؤسسات الدينية الرسمية التي كانت تسعي للصراع على الإقبال على الأكرام، والسعيينات، أصبحت
رؤى وشعارات تروي إما نقاء ديني أو سياسية أخلاقية - مقابل نفس النظم القائمة - جزءًا من تلك الصحراء. وقد
أثبتت شعارات مثل "الإسلام هو الحق" و"القلم دستور" فعليًا في تعنيشه شعراً وواضحة من هذه الشعوب العربية.
ووضع إنشاء الحركات الإسلامية من مشرق. فكل ذلك نسج حركات الإسلام في التحول إلى المنظمات، في حين يشير المعتقدون داخلها، أنه تحركاتهم علقت هذه الحركات على قواعدها
الشيوعية التي تسببت إرسال الفتنة الدينية والأخلاق، فالإعصار يلتقي هذه الحركات مخراً من تلك المعطيات.

لكن يعد استمرار المناطق الرامية انعكاسًا لمشكلات موجودة في السياق السياسي الأدنى. ليس لدى قوى
المعارضة في الداخل السياسي أو الشرق الأوسط، هي قلقة مشتركة وواضحة. في تلك البيئة السائدة، إذا
إذا اختلاف أو موسوعة عضو أو استراتيجية فائقة توفرت، معدات قوى المعارضة الإسلامية وغير الإسلامية. وعلاوة
على ذلك، فإن الحركات التي لا يسمح لها المشاركة في المجال السياسي العادي في البلاد لا يسعود لديها حافز

للمواصلة التطور للتكيف مع الظروف المتغيرة، فالإسلاميون في الجزائر لم يغيروا خطابهم واستراتيجياتهم منذ أوائل التسعينيات، بل تجددوا في المناقشة وبدوا في قناعة رؤية الحقائق المتغيرة في مجمعيتهم.

المناطق الرمادية

في مناقشات جرت مع بعض العلمانيين المشكليين في التزامهم بالديمقراطية وحقوق الإنسان، غالبًا ما تؤكد الحركات الإسلامية المحتذية على أن الاختلافات بين أكثراً وآخرين تتماشى في موقعية، وتتخلص في أغلبها فيما بعد نقاط قليلة. إلا أن تلك النقاط الفلكلورية، أي المناطق الرمادية التي يكتسب فيها كُلِّ الإسلاميين المنظم، تعد هامة؛ فبناءً على كيفية ذلك الغموض، قد يصبح الإسلاميون من مؤيدي الديمقراطية الليبرالية أو من مناصري الحكم الديني (التيوكرتالية).

الشريعة الإسلامية

تدعو جميع الحركات الإسلامية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية. وبالفعل، فمن الصعب اعتبار حركة ما إسلامية إذا لم يتضمن برنامجه تطبيق الشريعة. وبالرغم من هذا التأكيد على الشريعة، لا يزال لدى الحركات الإسلامية مجموعة كبيرة من القواعد والتأويلات التي تم تطبيقها في مذهب متابعة. وبناءً على ذلك، من غير الممكّن أن نتصور أن الشريعة المذكورة للدول في الشرق الأوسط. فجميع النظام القانوني بالدول العربية تستغرق إلى حد كبير من مصدر غير إسلامي لمقدم الشريعة، وأن المحاكم بها تتبع بشكل عام نظام المحاكم المدنية الأوروبية. فإنها محاكم عامة تتمتع بال海岸، أو بالأساس، على النمط الإسباني التقليدي. ولكن في الغالب، وفقاً لطريقة التأويلات التي تم تطبيقها، لم يكن ذلك النظام قائمًا بشكل عام. إذاً، فإن القليل من الحركات الإسلامية قد اتخذت هذا المؤسسة الطموح. وربما تكون فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية أهم المناطق الرمادية في فكر الحركات الإسلامية.

هناك خلافات قليلة بشأن النصوص الدستورية في الدول التي تعترف الإسلام الدين الرسمي للدولة. يمكن أن تكون الخلافات بشأن إذاً ما يجب أن ينص الدستور على أن الإسلام هو مصدر التشريع أو حتى "المصدر الرئيسي" للشريعة حادة، إلا أنها لا يُبدو أنها تقدم أي فرق بشأن كيفية حل تلك المسألة. تضم معظم النصوص العربية نصًّا يشير إلى دور رئيسي للشريعة دؤوماً على حقوق القانون.

يمثل طلب الحركات الإسلامية، ويوهدهم أحياناً المؤسسات الدينية الرسمية، تراجعًا مواجهة جميع القوانين لتوافق الأحكام الشرعية الإسلامية مصدر قلق كبير بالنسبة لغير المسلمين، إلا أن ذلك المطالب لم يكن لها أي تأثير. تم إنشاء لجنة لوضوعة النظام القانوني في بعض الدول مثل الكويت ومصر. وتم تشكيك تلك اللجان من قبل تابع متطلبات الحكومية في تفعيل توصياتها حيث لم يحدث أي تغيير. وباتباع ذلك النمط تدرك جميع الدول، أن إنشاء تلك اللجان لم يعمل سوى على نفس القصة بدلاً من حلها.

وتتنوع المناقشات بشكل يدعو للدهشة حول ما يعرف "نقاط الدوق" - أي القوانين التي تتناول الشؤون الإسلامية على وجه الخصوص - من دولة إلى أخرى. فما قد يبدأ أساساً باللهجة للإسلاميون في مجمع ما قد يبدو ثانياً في مجتمع آخر. فعلى سبيل المثال، يعد بيع المشروبات الكحولية مشروعًا في بعض الدول، ومحتوراً بشدة في دول أخرى، وموجوداً تماماً في عدد قليل. وبين الأجال السابقة، كان هناك مجادلات بشأن المشروبات الكحولية وما دورها في مجتمع الإسلاميون يومن أن وجوهها معروفة. إلا أنه نادراً ما ظهر تشريع بشأن المشروبات الكحولية كجزء طبيعي من دولة الحركات الإسلامية على الساحة التشريعية خلال السنوات الماضية. وكذلك الحدود، على الرغم من اعتبارها دوماً تعبر عن شدة ملحظة على الشريعة الإسلامية، لا تعد من الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي: استكشاف المناطق الرمادية
قبل القضايا الأساسية المطروحة بجدية للنقاش العام، وفي حين لا يمكن لأي حركة إسلامية إكرار القانون الجنائي الإسلامي، فإن الفاعلين الأساسيين في معظم الدول لا يبرزون تلك المسألة.

وعلق قصيرة من له حق التشريع، وفي ظل أي سلطة، هي أكثر النقط الرئيسية للخلاف بين الإسلاميين وغير الإسلاميين. وبالتفسير الدقيق لمعنى تطبيق الشريعة، لا يمكن أن تكون مقتررات مهمة مجالات النوب المنفتحة بحرية والتي تستند سلطتها من الناحية، ولكن من القفزة الذين يفسرون أوامير الله - وهو الأمر الذي يغضب غير الإسلاميين.

وفي الواقع العملي، واجب بعض الحركات الإسلامية مؤخرًا، مثل تلك الموجودة في المغرب ومصر، دعوتها لتطبيق الشريعة من خلال تعبيرات أكثر رمونة - في حين تتم ببعض الغموض -، في في استخدام قبول تشريع القوانين من خلال العملية البرلمانية المعقدة، ولكن تطالب بضرورة استشارة السلطات الدينية وأن القانون يجب أن يتم في حيزة منتهة على المرجعية الإسلامية، وقبل تأسيسية الإصلاحات الإسلامية، تم تقديم المقترحات الفردية واليسارية "الناقد الجديد" أو "التفسيرات الجديدة" التشريعة، وغالبا ما يدعو إلى إحياء الإبادة، أي التفاضل المستقل من قبل علماء الدين أو من جانب المسلمين عامة. ويزعم أن إحياء الإبادة يعد ملحى على وجه الخصوص نظرًا لعدم المواقف الجديدة التي تظهر اليوم والتي لا يمكن بسهولة وفقًا للاقتران القانوني. ومن ثم، غالبًا ما يتم قراءة قيادة الحركات الإسلامية الذين يبرون الطور ببعض الاستثناءات عجرفية وتعزيز "الفكر الجديد" يتمثل منهجهم تجاويف القانون. ولتدم هذه المواقف العامة بين الإسلاميين وغير الإسلاميين على السواء، كل التكرار تتفوق تلك الأور. فالحركات الإسلامية لم تلقي باب الإبادة أبدا بل على العكس، فمنذ بداية ظهورها في النصف الأول من القرن العشرين استخدموا الاجتهاد بحرية تبادل مواقفهم، وعلى نطاق أوسع، من المسلمين، موجات عدد من الفكر الجديد لأي لاحظ، فالقضية لا تتمثل في إذا ما كانت التفسيرات الجديدة مسحوبة بيدًا، بل على الأخرى من الذي يقدم هذه التفسيرات، وكيف يتم استنتاجها، وإلى أي مدى يمكن أن تمتد تلك التفسيرات. وتقع كل هذه الموضوعات في منطقة رمادية وتؤدي إلى الغالبة الأهمية.

"استخدام العنف"

تعزف معظم الحكومات في العالم العربي عن معاملة الحركات الإسلامية كحركات سياسية شرعية، وتتهم بالتعليم يكون تطوري على أفكار تتم بالعنف والثورة، وعادة لا يلقى زعم الإسلاميين المعتدلين بالتزامهم بند العنف أي اهتمام من جانب النظام الحالية وقوى المعارضات العلمانية. فالزعم قائم دائما بأن الإسلاميين يريدون الاستفادة من أي آليات ديمقراطية متاحة للوصول إلى السلطة، ولكنهم على استعداد للجولة إلى العنف إذا لم تحقق الديمقراطية.

من ناحية أخرى، بعد هذا الاتهام غير عادل، فمعظم الحركات الإسلامية الكبرى في المنطقة التي تمثل للمشاركة في الانتخابات لم تصبح لها المشاركة في نشاطات سياسية قائمة على العنف أو هي بثبتت أن كانت لجأت إليه في الماضي، وعلاوة على ذلك، وكما يسرع الإسلاميين إلى التوضيح، فهي على الأرجح ضاحية لعنف السياسي أكثر من كونهم مدبرين له، وذلك في ظل أطراف مثل تلك القائمة في مصر وكندا التي تطلق قوات الأمن العالمية على العنف، ضد مجموعات الكراهية والمتشددين في البلدان بالعنف والتداعيات القمعية ضد الإسلاميين صعبًا. ومن هذا المنطلق، فإن الحركات الإسلامية الكبرى هي التي قد تبدو في حاجة إلى حماية عن عنف الدولة، وليس أن الدولة في حاجة إلى حماية من الإسلاميين. وهناك بالتأكيد
الحركات الإسلامية لها أوجه عسكرية تستخدمنها حالياً. وفي حين أن هذه الورقة لا تتناول تلك الحركات، فإنها تحلل أن بعضهاً (ولعل أبرزها حماس وحزب الله) تزعم احتفاظاً بذلك الوضع لاستخدامه الخارجي وليس الداخلية.

ومن ناحية أخرى، هناك بعض المبادرات المخالفة من أن النجاح السياسي للحركات الإسلامية قد يؤدي إلى العنف. فالحكومات الحالية وحركات المعارضة غير الإسلامية لا تخشى نوايا الحركات المعتدلة، بل أيضاً إمكانية أنها قد تؤدي إلى تبعات تسم بالعنف. فالحركات الإسلامية لديها الكثير من نواحيها لرواتها، سواء من المبادرات، والجمعيات الخيرية، ومجموعات الجامعات، ومؤسسات المجتمعات الإسلامية. هذه الحركات تشكل النظرة إلى العالم على أنها عالم يضر بالعوالم الإسلامية، ولكنها بحيثية عن طريق الحركات الإسلامية، إلا أن لا تقدم تتجدد في المجتمعات، حيث لا توجد هناك هناك حركات الإسلامية، يا بانها تلك الدينية التي نشأت في المجتمعات الإسلامية في السبعينيات والثمانينيات، والكثير من الأماكن الأخرى.

وفي فترة السبعينيات والثمانينيات، كانت هناك مبادرات جديدة تبلغ نحو إحياء الحركات الإسلامية، وقد فرضت نزاعات في الصراع الإسلامي واحتياجات فوز الإسلاميين في الانتخابات في الجزائر في 1992 مع معنى الأزمة إلى إعادة النظر في ذلك المنهج، وتحركات كل من مصر، والجزائر، وليس ضد الحركات الإسلامية المعتدلة، في حين أتقن الإثراء، والبحث، والофرين، ولفظة، واللغة في العروض على تلك الحركات، ولكن دون توجها بالدرجة نفسها.

وتعتبر رؤية مشاركة الحركات الإسلامية تجاه الظروف المفيدة أن النزاع بين العنف من جانب الحركات الإسلامية هو التزام حقيقي. في حين تربط الجماعاتהזמנה الدينية بأن أصبحت استثمارًا في أفكارها وأفكارها، لم تتحول الحركات المعتدلة إلى العنف، ولكنها حاولت فقط إتخاذ مساحة حزب في تلك الظروف الجديدة.

إلا أن النزاع بين الحركات الإسلامية المعتدلة بين العنف ينتمي بصورة عند الحديث عن قضية إسرائيل وحقوق الفلسطينيين. وترى جميع الحركات الإسلامية تقريباً - بل وبعض الحركات الإسلامية العالمية - أن العنف ضد إسرائيل هو مظروحة مشرحة، وليس عيباً. ولذا السبب، لا ينظر غرناً لاحتفاظ حركتين سياسيتين اعتقادات في أهمية المشاركة في العملية السياسية السلمية، وهي مجال في فلسطين وحرب الله في لبنان، بجموع مسلحة وليس لديها أي نية أن تكون في المحاكمة، ولكنني موافقاً على تطبيق ما يسمى بالخروج، أن الهدف الأول هو الدخول داخل المنظمة السياسية، تعتبر الكثير من الأعمال ضد أهداف إسرائيلية أنها مقاومة مشروعة. وقد ذهب بعضهم إلى حد التطرف العنف ضد المدنيين وليس فقط الهجمات على أهداف عسكرية.

أدت الجهود المبذولة لمواجهة النزاع بين العنف في الأقران للفلسطينيين إلى المفاوضات في القاهرة إلى ظهور درجة عالية من الفتوح في بعض الحقائق الإسلامية. ووضع نموذج مؤسسة جماعة الإخوان المسلمين في مصر، الذي النزاع الحركات المعتدلة بين العنف، ولكن أيضاً مدى صعوبة تطبيق هذه الفترة نتاج المؤسسة من إسرائيل. ومنذ أن تتم نشر معنى، لم تتغزل الحركة في اتخاذ مؤسسة مسلحة ضد إسرائيل وصوب في الصراع الإسلامي، وفي السنوات الأخيرة، في القاهرة، في منطقية إسرائيل، وفي النزاعات الأخيرة، أنه يوجد في أي مكان على العالم، وفي وقتها البديل، صرح المشرف على المحاكم لإن الحركة تتحم اتفاقات الدولية التي أتمتها مصر، وتعتبرها بذلك بشكل ضخم مع بداية السلام مع إسرائيل، ولكن في الفترة ذاتها، أشار أحد المسؤولين القادة في الحركة عن الحاجة إلى إعادة الجهد ضد العدو القوي في الشرق - مشيراً إلى إسرائيل.

وتعتبر مساحة حركة حماس وحرب الله من أشد ميزات ذلك الغضب، فليس هناك أي من الحركات باستخدام العنف داخل السوق إلى السلطة، فالوصول إليها يستخدم على صاند الإقلاع. إلا أن أخطاء الحركات تقع على الحق، لمقاومة العدو الخارجي - إسرائيل، وتغلب على ما تكون مواقفها شعبية ليست مدعومة فقط من جانب أعضائها اليساريين.
العربية

على الرغم من مشاركة الأحزاب الإسلامية بشكل سلبي في العديد من الانتخابات ودائما ما كانت تحتزم نتائجها، فازت تزاولا مت矇تها بكونها تعارض طبيعتها التعددية السياسية، الأحزاب الإسلامية تنافس الآن في العرب، والجزائر، ولبنان، والجزء، وفلسطين، وحتى في المغرب، حيث تتسجيل منظمات إسلامية جديدة بعد الحرب الأهلية، رغم أن الأحزاب التي فازت في 1991 لا تزال مشتركة. كانت تلك الأحزاب أيضاً في السواء في جموع فترات الديمقراطية التي شهدتها البلاد، وبحسب البلاد جوهر نفس إسلامي، ولكن باختلاف عصري، وليس بالنسبة للديمقراطية العلمية. كما شارك مختلف من لها صلاحيات عاليا منظمات إسلامية في الانتخابات في مصر، والجزائر، وعلى المستوى المحلي، في المملكة العربية السعودية. وتثير الحكومات العربية دعنا تكون الأحزاب المتلألئة في點ة تريث ما تتيش التشريع والحكم والتخلي عن الديمقراطية، وشارك هذا الأرجاع العديد من العناصر، وغفرت نفاق الشكل هذه مظاهر الغموض في مواقف الحركات الإسلامية.

وفي فترة السبعينيات والثمانينيات، كان الإسلامية يفرون ب뭄دهم لنموذج سياسي واجتماعي مختلف عن ذلك العربي. ولم يضيعوا تقتهم في الديمقراطية الليبرالية لأنها أثبتت على حقوق الأفراد بدلاً من رفاه الأمة، وقد بدأ الإسلاميون في المشاركة في السياق القائم على الانتخابات التعددية، كما حدث في الأردن، والجزء، ومصر، نظروا إلى المشاركة على أنها أداة للعثور إلى السلطة، ومن ثم تقاسم المجتمع في العودة إلى روح الإسلام الحقيقة. وفي تلك الفترة، التي ترتب على مواقم قمة النخبة الإسلامية الشعبية ضد الحركات العلمانية والمعارك، أكرر العديد من الإسلاميين شرعية القيم والقوى العلمانية أو تسامحت مع وجودها بشري من الصغرية. وما لا شك فيه، اعتبرت الحركات الإسلامية بدورها غير شرعية من جانب الحكومات القائمة وال الخيار والامتثال نتيجة ذلك من خسائر سياسية فادحة. وفي العديد من الدول، مثبت الحركات الإسلامية من المشاركة في العملية السياسية الرسمية.

خلال فترة التسعينيات، بدأ الإسلاميون في إعادة تقييم مسيرة لتفادي المزاعم من قتل المسلمين من قبل الحكومات والاستنفادة من الطلبة المزود بالإصلاح في العديد من الدول. ولم تقبل الحركات الإسلامية المعتدلة القوى العلمانية تكون من الأطراف الفاعلة السياسية الشرعية فحسب، بل بدأت في اعتبارهم حلقة محتملة في معركة لإصلاح الديمقراطية بقيادة الإسلاميين، وقد اختارت العديد من المنظمات أن تتحي جابحا خلفا معليين والمسارين بشأن المسائل التي تتعلق بالمخاطر الإيديولوجية والкультурية، والتي تتعلق بالأشكال المتلألئة في تطور الشعوب العربية للحكومات القائمة. وكجزء من مسيرة، بدأ الإسلاميون، اعتقادات الحركات الإسلامية المصطلحات الجديدة للسياسات الديمقراطية. فقد أصبحت الانتخابات التي تتم بالتفاهم، وتأمل والسلطة، ونتائج السياسة الجزء لا يتجزأ من مصطلحات الإسلاميين، كما شمل الإسلاميون بعض المصطلحات الليبرالية الخاصة بحقوق الإنسان، وهو ما يمكن اعتباره طريقة لجذب الحركات التي تعرضت لقمع شديد من جانب الدولة، وباختلاف، فعليًا ما كانوا يتقنون قوى المعارضات العلمانية ليس بسبب مبادئها الليبرالية، وإنما لصمتها المناضلة ضد انتهاكات حقوق الإنسان.
وفي ذلك الوقت، بدأت الحركات الإسلامية في وضع استراتيجيات جديدة لزيادة مصداقيتها والحد من الخلاف بينها، وبدأت بالتأديرة الدموية للعنف من قبل قوات الأمن والمعارضة الدينية والعلمانيين والذي تسبب فيها فوز الإسلاميين في الانتخابات الجماهيرية في 1991، لتلت الحركات الأخرى من نطاق مشاركتها السياسية عن عمد للحد من نجاحها في الانتخابات وتجنب إخفاء الحكومات لكي لا تؤخذ كجزء من الإجراءات القمعية، وقرر كل من حزب العدل والتنمية والجماعة الإسلامية المصلحة تشر مضحكتيهم في أقل من 30 بالمائة من الدورات الانتخابية ببلادهم، ومن ثم الحد من احتمالية نجاحهم. وبدور أن "المشاركة وليس السيطرة" هي شعار الإسلاميين الراغبين في مجارح حركاتهم في الحلق الانتخابي.

و هناك قضبان تثير التساؤلات بشأن التزام الإسلاميين بالتعديلات: الإحالة الدائمة، من جانب الإسلاميين، وحتى الأكثر ليبرالية بينهم، إلى المراجعة الإسلامية، وتزداد الضرائب بالفعل في تنفيذ التشريعات الجديدة في الإسلاميين. ومنذ مناقشات أوتار المسلمين في نهاية الأمر الشابرة إلى العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وفقاً للدروس كانت مناقشة الرؤية الإسلامية، ووفقًا للدروس الحالية للسياسة، هل ستلتزم الحركات الإسلامية بالالتزامات التي يتم التوصل إليها ديمقراطياً إذا لم تكن المراجعة الإسلامية المحددة، هل سيكون لدى الرغبة في مواجهة قواعدهшейة والدفاع عن مشاريع أمراء تختلف عن أرائهم، هل نحن على استعداد لأي قيم في حين.

بعد الإسلام أحد حالات – أو حتى أفضلهم – فهو ليس الحال الوحيد.

ستكون هذه الاستشارة هامة كبرى إذا ما شارك الإسلاميون في الحكم أو حصلوا على قوة ك馁افي في صناعة السياسة العامة، مما يفتح باباً في المغرب مع الانتماءات الاجتماعية الفئة. هناك بعض الاقصاء المشجعة على القبول الإسلامي المتزايد للحدود غير الإسلامية ولكن هناك أيضاً علامات غير مشجعة على غيابات التسليط. فمن الناحية الاقتصادية، شارك حزب العدل والتنمية في المفاوضات قانون الأسرة المغربي لسنة 2003 ووافق على إجهاضه، بالرغم من أنها لا تتعلق بالرادتسا إسلامياً طاغياء. وقد دافعت قيادات الحزب عن مؤسساتها مشركاً إلى أن القانون قد تم تبنيه من خلال عملية تمتمة وبدون أن تراعي، ومن ثم ملت مساحةγ المرجعية الإسلامية لشمل جميع القرارات التي يتم التوصل إليها بشكل ديمقراطي (والذي

بالرغم من أن حزب العدل والتنمية يحكم أيضاً أنه للسماح، يجب أن نقبل الأحزاب الليبرالية الفظ الكائنية التي تسهيل بقطع الأطراف أو الرجوع إذا ما تم على ذلك في أحزاب ديمقراطية). ولا زالت جمعية الإخوان المسلمين المتعاقبة تتمتع منهجاً أضيق. فشاعها الإخوان "الإسلام هو الحل، لا يتم التسليمها من الآراء الأخرى، بما

يسهم في دفع القوى العلمانية، وخاصة بين الأقلية. وقد فاتهم الجماهير الإسلامي تقييم الخطاب العلمانية من خلال دعوة جماهير أخرى للمشاركة في حوار، إلا أن الدعوة فشلت في طرد ميراك وخلق الفئة.

ومن غير المرجح أن تنجح الحركات الإسلامية في القضاء على الشكوك فيما يتعلق ب مدى للمشاركة طالما أنها

تيتمي أحياء سياسية ودينية في أن واحد. وفي الوقت الحالي، يمكن أن تتوقف بالتسامح والتصلح من خلال صفتها

السياسية، وإن كانت تتضمن بالحذاء الثقافية التي تمتلك المساواة في أوروبا أن من الممكن للأحزاب التي تتمتع مرجعية دينية ما أن تío بنفسها بدرجة ثقافية عن متطلبات الدينية

للحصول على المصداقية بكونها أحزاباً ديمقراطية حقيقية. حتى الآن لم تصل الحركات الإسلامية، بل والأكثر

عليها اعتماداً إلى ذلك المجموعة حاليًا، ونتجة لذلك، بظل الأعياد، كما أننا إذا وصل الإسلاميون إلى السلطة

قطار ديمقراطية تساندها منظمات سياسية، فسيثير ضرون على بلد其他国家 التي مرت في ملامحهم دوناً اعتماداً

للمشاركة.

الحقوق المدنية والسياسية

تعتبر الحركات الإسلامية التي تسعى للوصول إلى السلطة من خلال العملية السياسي من أشهر مناهج الحقوق

المدنية والسياسية والديموقراطية والحقوق، مع التأكيد على حرية التعبير، والدين، والحق في تكوين جماعات – وذلك بالطبع

داخل إطار المجتمعية الإسلامية، وبالنسبة للعديد من المسلمين، يتم ذلك الخط البكر في حلق الخطاب الجدي.

التي أشار إليها جورج أورويل. معظم العلمانيين العرب في استعداد لقبول درجة من التفاوض على الحريات

الحركات الإسلامية والديموقراطية في العالم العربي: استكشاف المناطق الرمادية
المرأة والسياقية: لنعم النقض المباشر للإسلام والرحو المقدسة، إلا أنهم يخومن أن القيود في ظل نظام إسلامي
ستصبح أكثر وندس شأناً، وليس فقط بالنسبة لمن منهجيات الفتوح على الذين يتبنون خلافة الساحة من
المواطنين العرب، ولكن أيضاً من الحول دون أي تقدير للإسلام يختلف عن التفسير المعتمد لدى الحركات الإسلامية.
والمشكلة الكبرى فيما يخص مؤسسة الإسلاميون تجاو الحريات المدنية والسياقية هو ميل الإسلاميون إلى تقليل
حقوق المرأة لصالح المجتمع. ويضح في هذا الجيل بعدة طرق. على المستوى الفضفي، لدى الإسلاميون مشكلة
قبلية القوة غير المعقدة للإفراط في الاختيار لأنفسهم لانهم يعتقدون أن هناك مصالح مشتركة للمجتمع فوق
مصطلح الأفراد. يسير الإسلاميون بأنه قد تكون هناك خلافات بشأن ماية مصلحة المجتمع ولكنهم يجدون من
الصراعية يمكن قبول أحكام كل فرد في الحصول على التحال في الأمر. كما أن الخوف من اقتصاد
المجتمع يؤدي بالإسلاميون إلى رفض الحزبية، من حيث المبدأ على الأقل.

ومن الناحية العملية، فإن الحركات الإسلامية التي دخلت السلطة السياسية قد قللت الفعل الحزبية والتعددية، بما
يتنافس مع مؤسسة هم الفلسفي الرافض، وتبرز المشكلات حتى الآن بشأن الحقوق المدنية والسياقية. أحياناً ما
تكون هناك دوافع قوية تلفت الحركات الإسلامية على شن هجمات قوية ضد أشكال معينة من ممارسة حريات
التعبير. ولعلما ما تساعد الحركات الإسلامية بالعمال أو شأنها شأن الجماعات الدينية، عندما يصعون أخذ
النكتارات القوية تنتهك المؤسسات أو عزل المعارضين. وفي بعض المجتمعات، مثلما هو الحال في الكويت، غالباً
ما اقتيد القادة الإسلاميون بعض المفكرين أو المسؤولين ممن يصدرون على إحدى الممارسات التي تثير غضب
إسلاميين. ولعلما ما يكون الهدف ليس مجرد خرافة المجتمع من خطر منتهك، وإنما حمل لأدواتهم الساسية من
خالق استخدام الجدل بشأن أمر ما - مثل برامج تلفزيونية أخاذ أو كتاب بياني فاضح – حيث يبحضون على
الأرجح على تعاطف العامة. هذه هي المواقف التي يجب أن تكون معتمدة بالنسبة لمغبة على مجتمعات
ديموقراطية، ولكنها يمكن أن تستدعي أعراض ديمقراطية.

وتزيد الشكوك بشأن التزام الإسلاميون الحقيقي باحترام حقوق المرأة السياقية والحو Buffett فيما يتعلق بحقوق
المرأة وحقوق الأقلية الدينية على وجه الخصوص.

 حقوق المرأة

تعد قضية حقوق المرأة مثير جداً حيث تختلف الآراء بالنسبة للإسلاميون وغير الإسلاميون. فالإسلاميون
متهملون بدعم حق المرأة من الحقوق المدنية والسياقية، وزعيم المرأة من الحياة العامة، ومعاملتها ككاتنات
أقل. أما ألا تؤثر سيطرة أفراد العائلة من الشباب، وفرض الأوابا العقدية عليها، ومنها جازم، يعم
الإسلاميون احترام المرأة والترابط في حقوق المرأة داخل نطاق المرجعية الدينية. وفي بعض الثقافات، تم فرض
هم من يثيرن خلافات أثرCls على المجتمع بأسره، بالتدخل في النظام الحربي لتحقيق المرأة والاحوال
الشخصية، والتحيز بالرجال والنساء الذين يرتكبون أزياء تعبر إسلامية، واعترضهن وصولهن للمصادر العامة
مثل المدارس، والجامعات، وأماكن الاقتراع، وحتى في هذه القضية الجدلية، بدأ الإسلاميون وغير الإسلاميون في
تقدم حلول وسطية في بعض البلدان.

وبوجه عام، نادرًا ما تركز المناقشات بشأن حقوق المرأة على قضايا المشاركة السياسية. لم تحارب الحركات
الإسلامية بشدة حقوق المرأة من ممارسة حقوقها السياسية، ولقد، لتزال العادات الاجتماعية والسياسية
ال isp دراسة حول المرأة والحياة العامة. وبالتالي، فإن تواجد المرأة في المناصب الحكومية زخرفة المستوى
وفي مجالات الدولة محدود للغاية ويكون عادة نتيجة مبادرات متعددة. وفي جميع الدول العربية تقريبًا التي تعقد
بها انتخابات، تتم المرأة حق التصويت. ومع ذلك، تخصص نسبة من مقاعد البرلمان للمرأة، واستقاذ
النسبة العربية، لا تعد هذه الخطوات مثيرة للجدل بدرجة كبيرة. أما في دخل الجغرافية العربية، هناك غالبًا
معضرة شديدة لمشاركة المرأة، وإن كان هناك أيضًا علامات للتغيير. وفي الكويت، حارب الحركات الإسلامية
بشتة حق المرأة في التصويت، بل أعاقت مجهودات الحكومة لمنح حق التصويت للمرأة في مرحلة من المرحل،
وتقبل الإسلاميون هزيمتهم في تصويت البرلماني بهذا الشأن في 2005.
ويحتمل الخلاف بين الإسلاميين وغير الإسلاميين عند الحديث عن الحقوق المدنية للمرأة وخاصة في مسائل الأحوال الشخصية - الزواج، الطلاق، وحصانة الأطفال، والتراث، وحق المرأة في نقل جنسيتها لأطفالها. هذه القضايا تعتمد بالأساس، في جميع دول المنطقة، على قوانين دينية. يتبنى ويتضمنها القادة من قبل الإسلام ولكنها في بعض الأحيان تصدر مباشرة عن القضاء بجانب القضاء على تفسير التنصوف الدينية وموقفات فقهاء المسلمين.

وهناك عدد محدود للغاية من مناصري تبني نهج علماني لمواجهة الأزمة. ولم تكن الناضج بشأن حقوق المرأة والأحوال الشخصية دافعاً ما يركز على التفسير المطلق للشريعة وتطبيقها في موضوعات مثل حقوق الطلاق، وحصانة الأطفال، والثقة، وإذاعة المهر.

وقد بدأت الحركات الإسلامية المعتدلة في التحول بعيداً عن المواقف الجامدة فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية طالما أنها تتشابك في صياغتها. كما سيتضح الإشارة، فقد شارك حزب العدل والتنمية المصري في المناقشات الخاصة بتقديم القوانين الجديد سنة 2003 وعلى إقتراح تابع أن القانون الجديد ليس بشكل ديمقراطي، ومن ثم كان من الضروري الموافقة عليه حتى وإن لم يكن قائماً على التفسير الحرفي للشريعة. كما أن الطالبيين أيضاً يشددون تنازلات. في مصر، دخل مناصري حقوق المرأة جهوداً حثيثة لتوضع نكال الإصلاح التي برمته تتم جذورها إلى القوانين الإسلامية. كما أنها كانت على استعداد لتقديم تنازلات بشأن قضايا تعد مرفوضة بشكل خاص من الإسلاميين، ومن ثم قاموا ببناء نوع من تواقيع الأراء أو على الأقل نوع من التساهل بين برامج الحركات الإسلامية.

وبدأ تراجع التاجرة المصرية والمغربية أن هناك مرونة جديدة في جانب الإسلاميين في حركات المعارض أو في المسئولين فيていきたい المدنية من الحكومات فيما يتعلق بقضايا المرأة. بصفة عامة، لم تكلم المروا في دول أخرى ويرجع ذلك بشكل كبير إلى أن القليل منها قد استسلمت بعمل إصلاح شامل لقوانين الآفة، وأي أن يتسنى اختيار المرونة الجديدة التي يظهرها الإسلاميين بشأن الحقوق المدنية للمرأة بشكل أعمق، ستظل هذه المسألة من بين المناطق الرامية ذات الأهمية الكبرى.

الأمثلة الدينية

بال먼 من الاعتبار التركيبة السكانية لحكوم النجع العربية، فإن قضية حقوق الأطفال غير المسلمة غير مطروحة للنقاش العام سوى في حالات قليلة. من الناحية النظرية، تعتبر الحركات الإسلامية المعتدلة أن المسلمين وغيرهم من أتباع الديانات الأخرى مثل اليهودية يسعي أن يعيشون بالحرية في تنظيم شؤونهم فيما يتعلق بال العبادة والأحوال الشخصية. وبدأت مصر لتشكل الأقرار، في السنوات الأخيرة، كانت كل من جماعة الإخوان المسلمين وحزب الوسط المدعون للتحقيق عن المواقع قضايا بشأن المدعية من الأقاليم المسيحية في مصر، الأقباط.

بدأت، تعتبر الحركات الإسلامية تسعى لحقوق مدنية سياسية متساوية ويُبرر بأن هناك أجزاء من الشرعية لا يمكن تطبيقها على غير المسلمين. ورغم التحفظ على نقطة الأمين على الأغلبية الدينية، فحزب الوسط الذي يطور نفسه بأنه حزب مدني ذو مرجعية إسلامية، يجذب بعض المنظمات الإسلامية المسلمين بعض الانتقادات على لانها في بعض الأحيان انقرص العقل على مسائل الأقاليم في موضوعة. أما جماعة الإخوان المسلمين، فقد تسببت في حالة دينية ومن ثم فهي تعربها غير المسلمين من بين صفوفها. وبدائل، يُبرر حزب الوسط على عدم وجود أي حدود على حقوق الدين أو السياسة الخاصة بالتحديد، ولكن جماعة الإخوان المسلمين ترى أن البلاد يجب أن يكون مسلمًا. وعندما يُعرَض على ذلك، يُبرر حزب الوسط بأن الأقاليم تعرضت للتهميش في السياسة المصرية ويدعو إلى مواقع لمجتمع به، بما في ذلك تخصيص نصي لهم في السلطات التشريعية والتنفيذية. وझُور، جمعية الإخوان المسلمين إلى هذه الآراء فيبرة.

وقد كررنا هنا على مؤسسة الحركات الإسلامية في مواجهة الأقاليم غير المسلمة، من خلال إشارة إلى حزب الوسط وجماعة الإخوان المسلمين في مصر كمثال لأفكار الدولة الإسلامية الأخرى هناك قد أجرت تلك الحركات على تحسين مواقفهم بشأن الأقاليم الدينية، لذا فقد تمزج من المعلومات المتاحة، ولن تكون المعركة الحقيقية في العديد من الدول حول الأقاليم المسيحية، والتي تكون غالبًا صغيرة العدد وتكون من الأقاليم...
بالأساس، ولكن حوالى الأقابلات الإسلامية، خاصة الشيعة في الدول التي يحكمها السنة، أو، بشكل أكثر دقة، السنة في الدول التي يسيطر عليها الشيعة. في الدول التي يقيم فيها السكان المسلمين إلى تباع طوائف مختلفة، ستواجه الحركات الإسلامية تحديات تحمل صعوبة خاصة.

لن تحل قضية الأقابلات الدينية إلا إذا قمت الحركات الإسلامية ببداية الوعي، أو، سبب آخر. وطالما أن الحركات الإسلامية تحظى برهبة السياسية - الدينية المزدوجة، يعد قبول المسألة النانة للفوائد المجموعات أمرًا مستحيلًا. فالحركات الدينية لا يمكن أن تقف أбуها لتباع جميع الأديان، ولكن الحركات الديمقراطية يجب أن تكون مفتوحة لجميع المواطنين، وتحدد الحركات الإسلامية التي ذهبت إلى قبول هذه الحقوق المتساوية للأقابلات الدينية، كما هو مقرر، مؤسسات سياسية بحثة مثل حزب الدولة والتسامح المغربي، وحرب الوسط المصري. ودون ذلك التطور، ستظل مواقف الحركات الإسلامية تواجه الأقابلات الدينية محاطة بدرجة عالية من الغموض.

الخلاصة

تعتبر المناطق الرمادية في فكرة وممارسات الحركات الإسلامية المعتدلة - الشريعة، والعنف، والحقوق المدنية والعامة، وحقوق المرأة، والأقلات الدينية، شاملة وموضوعة على عدد من القضايا السياسية happiness. ويساعد حل تلك القضايا إذا ما كان صعود الحركات الإسلامية سؤدًا بدول العالم العربي، أخيرًا، إلى الديمقراطية أو على المشهد في السلوك ذات طابع إسلامي. وتعد المواقف الغامضة لعدد من الحركات الإسلامية بشأن هذه القضايا مصدر قلق لأن تلك الحركات أخذت في الظهور كأطراف قوية أساسية في تغيير المسرح السياسي في الشرق الأوسط. فلن يؤدي المزيد من الإنتاج السياسي في المستقبل سوى إلى تعزيز أهمية الإسلاميين.

وبالنسبة للمنظمات الدولية والحكومات الأجنبية التي ترى أن التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط بعد أساسياً لباقي العالم، ما يمثل مضاعفة هو حقاً أن أهم حركات المعارض في معظم الدول تبدو في مازق بين المعتقدات الدينية وظروف السياسة البراجماتية. ومن المؤكد، أن الأمر سيصبح أكثر اعتراضاً للطائفيين ومرغوبًا فيه إذا كانت الظروف السياسية الفاعلة في الشرق الأوسط حركات علمانية ذات ميلل ليبيرالية وسجال واضح من دعم سياسات التحول الديمقراطي. واليوم فإن المؤسسات الليبرالية القادرة على تبني أعاد كبيرة غير موجودة في العالم العربي. وتتم تلك التزام الحركات الإسلامية أهمية المعارض في المستقبل القريب، شاهد أمام أن ال MOZ لاحق المعيقات في العالم العربي، ولن يكون من تأثير الحركات الإسلامية سوي من خلال التحول والتفاهم الديموقراطي في المملكة العربية السعودية والمملكة العربية السعودية الممتلكة، ونضد تجربة الجزائر، التي عانت حربًا أهلية دامية بعد إلغاء الانتخابات في 1992 لإثار الناجح المتزامن للإسلاميين، نذوةً مع أن الفحص واضح.

وتعتبر الحركات الإسلامية المعتدلة شديدة التأثير لأنها لا تواجه سوى منافسة قليلة. وتمنح أي أيديولوجية في العالم العربي في الوقت الحالي بالقول الذي يحظى برسالة الإسلام السياسي والتي تضممن مبدأ دينياً متوازياً حول مفهوم العدالة الاجتماعية - وهو مفهوم يجسد في شبكة من المنظمات الخدمات التي تأتي في الأقل من التحول الذي يجذب أعداد كبيرة لمن سكان بلدهم. ويتصرح خطاباً حول الديمقراطية، على أمور شديدة العمليات ومن ثم شفروا في الحقيقة السياسية. فكأن قانون العرب غير مناهضين للديمقراطي، كما تعزز التعديلات الأوزلية، في الجانب، مفهوم الوعي بالرد على عدد المحاولات للإجراءات الديمقراطية الليبية بين الإسلاميين. كذلك كانت الإيديولوجية الاستراتيجية للحركات التحالفة والمحاربة للشيعة التأثيري الجاذبة في من الفترات، ولكنها فقدت تميزها اليوم، وما تحالف من أفكارها الرئيسية، خاصة رفضه المفصل في عملية سياسية متاحة، يقومون بالمشاركة، وعند التصويت، لا ي gọn أصولهم للأحزاب الديمقراطية الليبية بين الإسلاميين. وكذلك كانت الإيديولوجية الاستراتيجية للحركات التحالفة وللجماعات، على الرغم من قضايا رئيسية، خاصة رد الشيعة التأثيري الجاذبة في من الفترات، ولكنها فقدت تميزها اليوم، وما تحالف من أفكارها الرئيسية، خاصة رفضه المفصل في عملية سياسية متاحة، يقومون بالمشاركة، وعند التصويت، لا ي gọn أصولهم للأحزاب الديمقراطية الليبية بين الإسلاميين. وكذلك كانت الإيديولوجية الاستراتيجية للحركات التحالفة وللجماعات، على الرغم من قضايا رئيسية، خاصة رفضه المفصل في عملية سياسية متاحة، يقومون بالمشاركة، وعند التصويت، لا ي gọn أصولهم للأحزاب الديمقراطية الليبية بين الإسلاميين. وكذلك كانت الإيديولوجية الاستراتيجية للحركات التحالفة وللجماعات، على الرغم من قضايا رئيسية، خاصة رفضه المفصل في عملية سياسية متاحة، يقومون بالمشاركة، وعند التصويت، لا ي gọn أصولهم للأحزاب الديمقراطية الليبية بين الإسلاميين. وكذلك كانت الإيديولوجية الاستراتيجية للحركات التحالفة وللجماعات، على الرغم من قضايا رئيسية، خاصة رفضه المفصل في عملية سياسية متاحة، يقومون بالمشاركة، وعند التصويت، لا ي gọn أصولهم للأحزاب الديمقراطية الليبية بين الإسلاميين. وكذلك كانت الإيديولوجية الاستراتيجية للحركات التحالفة وللجماعات، على الرغم من قضايا رئيسية، خاصة رفضه المفصل في عملية سياسية متاحة، يقومون بالمشاركة، وعند التصويت، لا ي gọn أصولهم للأحزاب الديمقراطية الليبية بين الإسلاميين. وكذلك كانت الإيديولوجية الاستراتيجية للحركات التحالفة وللجماعات، على الرغم من قضايا رئيسية، خاصة رفضه المفصل في عملية سياسية متاحة، يقومون بالمشاركة، وعند التصويت، لا ي gọn أصولهم للأحزاب الديمقراطية الليبية بين الإسلاميين. وكذلك كانت الإيديولوجية الاستراتيجية للحركات التحالفة وللجماعات، على الرغم من قضايا رئيسية، خاصة رفضه المفصل في عملية سياسية متاحة، يقومون بالمشاركة، وعند التصويت، لا ي gọn أصولهم للأحزاب الديمقراطية الليبية بين الإسلاميين. وكذلك كانت الإيديولوجية الاستراتيجية للحركات التحالفة وللجماعات، على الرغم من قضايا رئيسية، خاصة رفضه المفصل في عملية سياسية متاحة، يقومون بالمشاركة، وعند التصويت، لا ي gọn أصولهم للأحزاب الديمقراطية الليبية بين الإسلاميين. وكذلك كانت الإيديولوجية الاستراتيجية للحركات التحالفة وللجماعات، على الرغم من قضايا رئيسية، خاصة رفضه المفصل في عملية سياسية متاحة، يقومون بالمشاركة، وعند التصويت، لا ي gọn أصولهم للأحزاب الديمقراطية الليبية بين الإسلاميين. وكذلك كانت الإيديولوجية الاستراتيجية للحركات التحالفة وللجماعات، على الرغم من قضايا رئيسية، خاصة رفضه المفصل في عملية سياسية متاحة، يقومون بالمشاركة، وعند التصويت، لا ي gọn أصولهم للأحزاب الديمقراطية الليبية بين الإسلاميين. وكذلك كانت الإيديولوجية الاستراتيجية للحركات التحالفة وللجماعات، على الرغم من قضايا رئيسية، خاصة رفضه المفصل في عملية سياسية متاحة، يقومون بالمشاركة، وعند التصويت، لا ي gọn أصولهم للأحزاب الديمقراطية الليبية بين الإسلاميين. وكذلك كانت الإيديولوجية الاستراتيجية للحركات التحالفة وللجماعات، على الرغم من قضايا رئيسية، خاصة رفضه المفصل في عملية سياسية متاحة، يقومون بالمشاركة، وعند التصويت، لا ي洛杉 أصولهم للأحزاب الديمقراطية الليبية بين الإسلاميين. بالإضافة إلى إمكانية تقدمها في برامجها المتكونة ذلك من أكاديمياً طفيفة أكبر من المواطنين، والفعل، فإن المنافسة الإيديولوجية الحقيقية الوحيدة التي تواجه الإسلاميين في العالم العربي هي النزاع الطائفي عرقياً ودينياً.
ومن الناحية المؤسسية أيضا، يعد المسلمون المتعلمون أكثر ثقة من غيرهم من الأحزاب، ويرجع ذلك في جانب منه إلى تمكنهم من التغلب على العقبات التي وضعها الحكومات العربية في طريق أي تنظيم سياسى مستقل من خلال استخدام السلاح كأداة تجمع واستخدام الدين رسالة لهم. وأيضاً، يعد نجاحهم بكل مزيج نتائج تفهمهم الواضح لأهمية خلق منظمات وتعنية الأفراد بشكل منتظم، وهو الأمر الذي ألمته الأحزاب الأخرى.

وبالنسبة للمرأة الأيديولوجية التي تمنع بها الحركات الإسلامية وسنوات القتل الجماهيري الذي استمرتها الكثير منها في التظاهر، فإن قراءة الأحزاب العلمانية القائمة على الزملاء أو الحضوة من خلال محاولة معالجة القضية. لن نشير إلى أن الموروث الأديانية أنتوفر أداة في خلق أحزاب عملية فاعلة، ولكن الإسلاميين قد قرأوا في السبع وفي الوراثات الإسلامية ما يغطىها، من المرجح أن ينظر أي من المعارض في معظم الدول العربية. ولن يغير الدعم العربي للديمقراطية من خلال تقريب الأحزاب العلمانية أو حتى من خلال التمويل المهني لها وللمؤسسات المجتمع المدني الليبرالية مهما كانت من эти القوى.

وبالنسبة لذلك، يعد التوجه المستقبلي للحركات الإسلامية المعتدة بشكل كبير على كيفية معالجتها للأعمال الإرهاصية من خلال فصلها مع التحرير التي يفرضها البيئة السياسي المتغير في بلدانها. وفي ظل وجود قادة طاغيين في هذه المجال، والضغوط الدولية، والطبع نامي للمحاميات الإسلامية، وتعد معظم التدابير التي تمثل إلى الآن تجربة — لن يدخل أي نظام على السلطة للمؤسسات المستقبلة. ولكن حتى تلك الخطوات الحذرactive دراسات التحليل السياسي أن التحديات والفرص الجديدة تميل إلى خلق انقسامات داخل الاقترانات الحرارية بين الحركات الدينية واتباع على الوضع الراهن، ويبقى الإصلاح السياسي الذين يريدون التحرك بالفعل من الأمور التي لا تزال معاملة مثيرة حقيقة أن منظمات المعاشرة أيضا تتفاعل مع التحديات الجديدة من خلال حدوث نفس الأدوار من الأمور الداخلية. ففي داخل جميع الحركات الإسلامية المعتدة اليوم، هناك توتر بين الأعضاء الأكثر ثقة، والأصغر سنًا غالبًا الذين يرون أن المؤسسة ليست أفرادًا جددًا وكثيرات سياسية، وبين الوسط الذي مردد في التخلص على الوافدين المقدمة.

وبالتوازي بين الإصلاحيين والحركات القديم من حركة إسلامية إلى أخرى، فمن الواضح أن الإسلاميين هم القوة الأكثر تأثيرًا في جذب العلامة والمدينة المغربية، وحرب الوسط المصري، وفي واقع الأمر، نشأ هذا الأخير كقمة إصلاحية منشقة على جمعية الإخوان المسلمين. وقامت هذه الأحزاب التركيات الإيديولوجية الدبلوماسية التي تحتفل بالتحطيب الإسلامي الكلي للحركة، حيث تتكتب المساهمة onError لفترة طويلة. لذلك، فقد تم استعمال التأكيد على تطبيق الشروطية من منشأ حرب المدينة والنطاقية بإشراف عام إلى المفاصل الإسلامية. ويوفر برنامج 2004 لحزب الوسط إلى تأسس نظام سياسي ديمقراطي في إطار الرمزي الإسلامي. وفي حركات أخرى، مثل جبهة العمل الإسلامي في الأرد، وجماعة الإخوان المسلم، في مصر، لم يفز الإصلاحيون في المعركة بعد.

ومن خلال هذه الإصلاحات الداخلية بكيفية تعامل النظام الحاكم في الدول المختلفة مع الحركات الإسلامية، وبدقة أقل، موسوعة الأطراف الفعالة الخارجية، وخاصة الولايات المتحدة، في الدول التي تختار الوضع العيد كوسيلة لمعالجة التأثير المتضمن للحركات الإسلامية المعتدة، قد يكسر الإصلاحيون الإرهاصات. وفي واقع الأمر، أوضحت بعض الدراسات بالفعل أن تأثير الإصلاح في جماعة الإخوان المسلمين قد زاد عندما سمحت الحكومة ببعض المشاركة السياسية، وعندما يدرك بحول الحكومة تصبح أكثر مغامرة، ومن تأثير أخرى، فإن الفوز السياسي في نظام أي تخلي عن الصراع في الإسلاميين وشعبي الانتعق على المزيد من التغيير.

و فيما يتعلق ببعض الإصلاحيين خارج العالم العربي — خاصة تجربة حرب المدينة والتنظيم في تركيا — أن الحركات التي تأمن على السبيل الحكم أو تنجح في خلق انقسامات تبدأ تستهلك ضغط تقديم تغييرات، استكمالهم وهم يعترفون بال ulaşية الإيديولوجية الجديدة، ولا يتجرب الإسلاميين تلك التغييرات إلا إذا معنوا بشكل ثامن من المشاركة السياسية المشروعة — أو على الافق — عندما يحققون السيطرة التامة (مثلما هو الحال في إيران).
وبغض النظر عما يتم في المشهد السياسي على إطلاقه، لن تختفي المناطق الرمادية تماما في وقت قريب. وبالمثل لن تختفي شكوك النظام العربي الحاكمة وأحزاب المعارضة العلمانية والحكومات الغربية تجاه المسلمين. فبعد ما يزيد على 30 عاما من السلوكي الديمقراطية وبعد فوزه في انتخابات 2002، لا زال حزب العدالة والتنمية في تركيا ينظر إليه بربأ من جانب البعض داخل البلاد، بما في ذلك عناصر من الجيش. كما أن هناك شكوكا تغلب الخارج، على الرغم من أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية كانت قد اعترفت تركيا ألمانيا على أن الحركات الإسلامية يمكنها تبني مبادئ الديمقراطية. ومن الممكن أن الشكوك ستستمر حتى وإن اتخذت الحركات الإسلامية موقفا معتدلا أثناء التضامن من أجل دور سياسي مشروط، فلا يمكن لأي شخص التأكد من كيفية تصرفها إذا ما وصلت للسلطة.

وبعد عدم التأكد حقيقة تأثيده في السياسة. بل هو من السمات المحددة للسياسات الديمقراطية، وتزجع الدلائل الناتجة عن البحث الذي أدى إلى هذا التحليلا أن التجارب الإصلاحية داخل الحركات الإسلامية حقيقية، وأن تفكيرها أصبح أكثر عمقا ومرونة، وأن النجاح السياسي الأخير في بعض الدول زيد من تأثيرهم داخل منظماتهم المختلفة. كما أنها تشير أيضا إلى أن المناطق الرمادية لا تزال سائدة. وختاما، ترجح الدلائل أنه في معظم الدول العربية لا توجد إمكانية تعزيز عملية التحول الديمقراطي أو على الأقل التحول إلى الليبرالية دون النظر في الوقت ذاته إلى التأثير المتزايد للحركات الإسلامية. وما يمكن أن تخلص إليه هو أن مشاركة الحركات الإسلامية في العملية السياسية، وخاصة تلك الحركات التي تملك أجنحة إصلاحية، هي الخيار الوحيد للبناء الممتاز أمام منبير أين التطور الديمقراطي في العالم العربي يصب في مصلحة الجميع.